

تقرير منتدى قضايا الأمة لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢ م  
"الخطاب السياسي العنصري... لا يقضي عليه إلا الخلافة"



أقام المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية السودان منتدى قضايا الأمة الشهري يوم السبت ١١ ربيع الآخر ١٤٤٤هـ، الموافق ٢٠٢٢/١١/٠٥م، بعنوان: (الخطاب السياسي العنصري... لا يقضي عليه إلا الخلافة)، وقد تحدث في المنتدى:

١- الأستاذ ناصر رضا – رئيس لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير/ ولاية السودان

٢- الأستاذ المحامي أحمد أبكر – عضو مجلس الولاية لحزب التحرير/ ولاية السودان

وضابط المنصة الأستاذ إبراهيم مشرف – عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية السودان

كان المتحدث الأول الأستاذ ناصر رضا الذي ألقى الضوء على موضوع الخطاب العنصري الذي يذكي نار الحرب والفتنة، خاصة مع انتشار النعرات، وتسميم الأجواء بالكتابات العنصرية في وسائط التواصل الإلكتروني، ومثل الكتاب الأسود، وكذلك إقامة اتفاقات سياسية على أسس جهوية ترعاها الدول الاستعمارية عدوة الإسلام والمسلمين خاصة أمريكا وبريطانيا، مثل اتفاق نيفاشا الذي فصل جنوب السودان، واتفاق جوبا الذي قسم أهل البلاد إلى مسارات، ومثل انتشار مصطلحات قذرة مثل الجلابة والزرقة، والغرابة والشريط النيلي، وانتشار النكات ذات الطابع العنصري، فهذه المصطلحات الخطيرة مصنوعة صناعة مأكرة ومحبوكة بخبث شديد، تصنعها دوائر استخباراتية ترعاها سفارات الدول الاستعمارية في السودان، وهي تنقل العلاقة بين المسلمين من أخوة الإسلام ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، إلى علاقات عنصرية بغیضة، وعندما يحدث الصراع القبلي تتجه هذه الجهات إلى المستعمر الإنجليزي لمعرفة الحقوق التاريخية، خاصة في ظل مقدمات ساقها الوجود الاستعماري الإنجليزي ثم تبعته الحكومات المسماة وطنية مثل سياسات المناطق المقفولة، وابتداع نظام الإدارة الأهلية، وتقسيم الأراضي والسلطات السياسية والمالية والقانونية في البلاد بما يعرف بالحواكير والتي بموجبها أعطت الحكومة الاستعمارية ناظر القبيلة المهيمنة في الحاكمة سلطة الملكية على الأرض وسلطات قانونية ومالية، ما خلق حالة من الصراع على الموارد والثروات أو فلنقل صراع البقاء.. ثم جاءت الحكومات المتعاقبة فسارت على الطريق نفسه؛ أقرت نظام الحواكير، واستغلت نظام الإدارة الأهلية في استقطاب التأييد السياسي من قبل زعماء قبائل وعشائر جدد، ما جعل الصراع على الثروات والموارد وعلى السلطة على أشده.. ثم ما سنته من قوانين، مثل القانون الإداري ١٩٧٠م، وقانون الاستثمار ١٩٩٠م، الذي بموجبه أخرجت الحكومة الأراضي من أيدي الملاك الحقيقيين إلى المستثمرين أصحاب الأموال ما أوجد

الغبن عند الملاك تجاه الدولة وكان ذلك مدخلا للتمرد على الدولة. ثم كانت اتفاقية نيفاشا للسلام المزعوم مع الجنوب مدخلاً جديداً للصراع على الموارد (صراع حواكير) إذ قضى الاتفاق بأن تعطى القبيلة التي تستخرج الثروة من أرضها ٢% فزاد من حدة الصراع.. وبعد اكتشاف الثروات المعدنية (الذهب) أفضى الى حروب استئصالية، تطهير عرقي لإخراج الملاك أهل الأرض التي اكتشفت فيها الثروات أو إفنائهم، وجبل عامر مثال على ذلك.. وأشار الأستاذ ناصر إلى كتاب (القبائل وتشكيل الدولة في الشرق الأوسط) للكاتبين فيليب خوري، وهو أستاذ التاريخ بمعهد ماساتوتس للتكنولوجيا، وجوزيف كوستنر، المحاضر في شؤون الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب، هذا الكتاب الذي تحدث عن دور القبيلة في الحكم في السابق، والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحاضر والمستقبل، وكانت نتيجة دراسات وبحوث تصب جميعها في اتجاه إعادة تقسيم منطقة الشرق الأوسط، على أساس قبلي، أو طائفي، أو إثني.. وكذلك خطة (حدود الدم) التي هندسها عراب مشروع التقسيم المؤرخ والباحث الأمريكي البريطاني برنارد لويس، والذي تتفق هذه الدراسات على أنه صاحب أول مخطط مكتوب ومدعم بالخرائط لتقسيم المنطقة، وقد وضع هذه الخطة سنة ١٩٨٠م، وبيّن أبو رضا أنه قد ظهرت آثار هذه الخطط اليوم، بما يجري في بلادنا من دعوات لحق تقرير المصير والانفصال والحكم الذاتي... إلخ

المتحدث الثاني: المحامي الأستاذ أحمد أبكر الذي بدأ الحديث بالإشارة إلى كيف أقام النبي ﷺ دولة الإسلام، وكيف صهر الشعوب وجعل منهم أمة واحدة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، وَعَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاحُمِهِمْ وَتَوَادِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى عَضُوهُ مِنْهُ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَى وَالسَّهَرِ». وطوال عهود الدولة الإسلامية لم تعرف أمة الإسلام، النعرات القبلية ولا الوطنية ولا العنصرية، ولا إدارة التنوع، ولا قبول الآخر، هذه الأفكار التي تروجها الآن الدول الاستعمارية ودوائر مخابراتها، لم تعرفها الأمة إلا بعد هدم دولة الخلافة. وبيّن واقع القبيلة في الإسلام، وأكد أنها جعلت للتعارف وصلة الأرحام، لا للتفاضل والتفاخر.

كما بيّن الأستاذ أحمد أبكر أحكام الأراضي في الإسلام وكيفية التملك من الشراء والإرث والهبة والتجوير والإقطاع والإحياء... إلخ، ووضّح أنه لا يجوز تعطيل الأرض ولا تجوز حيازتها عن طريق الحواكير.. ولا يجوز تأجير الأرض للزراعة.. وتناول بشكل جميل وراقٍ دور الدولة في حفظ أرواح الناس وأموالهم وأنفسهم، وكيف أن دولة الإسلام حسمت النعرات القبلية في بداية الإسلام وكيف أن لديها المقدرة على حسمها اليوم عند إقامتها، مؤكداً وجوب إقامة دولة الخلافة وفرضيتها وأنها وحدها القادرة على لم الشمل وتوحيد الكلمة وقطع أيادي الكافرين المستعمرين العابثة في البلاد.

فقرة التفاعل:

شارك بالنقاش والمداخلات والتعقيبات عدد مقدر من السياسيين والعلماء والإعلاميين منهم: الإعلامي والكاتب الصحفي الأستاذ محمد مبروك، والدكتور إبراهيم الكاروري الأمين العام لهيئة علماء السودان، والأستاذ مكيم أقوير، نداء أبناء الوطن الأحرار لوحدة السودان، والشيخ سيف الدين الأرباب المراقب العام للإخوان المسلمين وغيرهم... حيث كانت النقاشات قوية أجاب عنها المتحدثان بشكل قوي وراق.

وفي نهاية المنتدى شكر ضابط المنصة، الأستاذ إبراهيم مشرف الحضور على حسن الاستماع والمشاركة.

مندوب المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

في ولاية السودان